استعرض عدداً من تقارير لجانه الدائمة:

البرلمان يحث الحكومة على التعامل مع خاطفي نجل توفيق الخامري وفقا للقانون

صنعاء/سبأ:

حث مجلس النواب الحكومة بأجهزتها المختصة على اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للإفراج عن نجل رجل الأعمال توفيق الخامري الذي تعرض أمس لعملية اختطاف بأمانة العاصمة .

وشدد المجلس في اجتماعه أمس برئاسة الأخ يحيى علي الراعي رئيس المجلس على ضرورة التعامل مع الخاطفين وفقاً لقانون مكافحة جرائم الاختطاف والتقطع والقوانين النافذة الأخرى ذات الصلة وموافاة المجلس بنتائج ذلك .

في غضون ذلك استعرض المجلس تقرير لجنة الخدمات حول نتائج متابعتها لمستوى تنفيذ مشروع الطرق الريفية المرحلة الاولى والثانية الممول بقروض ومنح خارجية ، وآخر عن نتائج نزولها الميداني لمحافظتي عمران وحجة بهدف معرفة الوضع الحالي للمشاريع التي يقوم بتنفيذها مشروع الطرق الريفية .

وبينت اللجنة في تقريرها ان مشروع الطرق الريفية يهدف الى ايجاد قاعدة أساسية لنمو اقتصادي حقيقي للمناطق الريفية وخصوصا تلك المناطق المؤهلة اقتصاديا وزراعيا لتحقيق ذلك، كما يهف المشروع الى توجيه الفائدة نحو سكان المناطق الريفية بصفة عامة من خلال تحسين التواصل والاتصال وتقليل تكاليف النقل وتكاليف الحصول على الخدمات .

كما يستهدف توجيه الفائدة لاصحاب المحلات التجارية في المناطق الريفية من خلال تقليل كلفة النقل وتحسين وتسهيل عملية الحصول على المنتجات الضرورية لسكان المناطق الريفية اضافة الى اصحاب وسائل النقل التي تخدم المناطق الريفية من خلال تقليل كلفة تشغيل المركبات وما يترتب على ذلك من فوائد وايجاد فرص عمل لسكان المناطق الريفية من خلال تشغيلهم في بناء وصيانة الطرق الريفية الى جانب ذلك يسهم المشروع في كسر عزلة المناطق الريفية وذلك من خلال ربط عواصم المحافظات بمراكز المديريات والقرى المحيطة بها .

من جهة أخرى استمع مجلس النواب الى تقرير لجنة الزراعة والري والثروة السمكية بشأن نتائج دراستها وتحليلها لنشاط وزارة الزراعة والري لعام 2006م ، حيث شمل التقرير حركة الموازنة المالية للعام المالي 2006م على مستوى أبواب الموازنة الموارد والنفقات الفعلية والمعتمدة .

وتضمن التقرير أيضا ملخصا عن نشاطات البرنامج الاستثماري للمشروعات التنموية الزراعية وتطوير انتاج المحاصيل الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وكذا تطوير حركة نشاطات القطاع الزراعي الاخرى لتشمل المياه والري ومجال انتاج البذور المحسنة والتقاوي والشتلات النباتية وفي مجال وقاية النباتات والخدمات البيطرية والبرنامج الوطني لزراعه وتحسين الأقطان والانشطة البحثية والاحصاء الزراعي وتسويق المنتجات الزراعية بالاضافة الى مجال المرأة الريفية ومجال صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي ومجال الاتحاد التعاوني الزراعي ومجال الإقراض الريفي عبر بنك التسليف التعاوني الزراعي .

وخلصت اللجنة في تقريرها الى تقديم عدد من الاستنتاجات والملاحظات واقترحت عدداً اخر من التوصيات لمعالجة بعض النواقص التى لاحظتها وبما يسهم في تطوير قطاعي الزراعة والري والثروة السمكية وتحقيق أهدافهما التنموية والاقتصادية ، وفي ضوء ذلك اقر المجلس إرجاء مناقشة هذين التقريرين الى جلسه لاحقة وبحضور الجانب الحكومي المختص.

ونظرا لعدم حضور الوزراء المعنيين هذه الجلسة للمشاركة في مناقشة تقرير لجنة الخدمات حول نتائج نزولها الميداني لعدد من محافظات الجمهورية بشأن متابعتها لمستوى اداء أعمال صناديق النظافة وتحسين المدن وفقا للقانون رقم (20) لسنة 1999 م ، أقر المجلس مناقشة التوصيات المقترحة من اللجنة والتي تضمنها التقرير في جلسة أخرى وإبداء الرأي حولها وتوجيه الحكومة للعمل بها .

وكان مجلس النواب قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل المجلس اعماله صباح اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى .

صادق أبوراس لدى تفقده عملية إعادة التأهيل لمصنع الغزل والنسيج بصنعاء:

الحكومة تولي اهتماما لإعادة تأهيل وتطوير وتحديث مصنعي الغزل والنسيج في صنعاء وعدن

عملية التأهيل تهدف إلى إعادة العمل بطريقة حديثة غير ما كانت عليه سابقا

صنعاء/سبأ:

تفقد الاخ صادق أمين ابو راس ، نائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية امس سير تنفيذ أعمال التأهيل في مصنع الغزل والنسيج بصنعاء حيث اطلع على عملية تركيب الآلات الجديدة لوحدة الغزل وذلك استعدادا لافتتاحه وبدء عملية الانتاج فيه خلال شهر سبتمبر المقبل.

وتبلغ كلفة وحدة الغزل ستة ملايين و200 الف دولار امريكي بقرض من الحكومة الصينية ، وستعمل بطاقة إنتاجية مقدارها عشرة أطنان يوميا ، وتضم أقسام التنظيف والتمشيط والسحب الى جانب الغزل الغليظ والرفيع والتدوير.

واستمع نائب رئيس الوزراء من الاخ محمد حاجب ، رئيس مجلس ادارة المصنع وخالد عبد اللطيف الأغبري ، مدير مشروع التأهيل مدير عام الشئون الفنية والانتاجية بالمصنع ، الى شرح حول التجهيزات الانشائية لقسم النسيج وتهيئته لتركيب أربعين ماكينة نسيج بتكلفة تصل حوالي إلى مليون ونصف المليون دولار امريكي بتمويل ذاتي من المصنع حيث سيعمل هذا القسم على نسج ما تنتجه وحدة الغزل .

نسعى إلى فتح مصنع الغزل للمساهمة بين القطاعات العامة والخاصة والمختلطة ودخول العمال كمساهمين

كما اطلع على الخط القديم في المصنع الذي سيتم اعادة تأهيله بطاقة إنتاجية تبلغ 5ر 7 أطنان يوميا ، مشيرا الى ان تشغيل المصنع يرتبط بمدة الاهتمام بزيادة مساحة زراعة القطن واستيعاب الأيادي العاملة فيها حيث ان الاستهلاك السنوي من القطن سيرتفع من 193 طنا الى 3458 طنا.. كما سيعمل المصنع على استيعاب كافة العمالة القائمة فيه وتوظيف بين 2000 الى 2500 عامل وعاملة في قسم الخياطة المستحدث بالمصنع.

ومن المقرر أن ترتفع الطاقة الإنتاجية للمصنع بعد استكمال تركيب الآلات والمعدات الجديدة وتشغيلها في سبتمبر القادم إلى 10 أطنان يوميا وهو ما يمثل خمسة اضعاف الطاقة الإنتاجية السابقة للمصنع. وتستهدف عملية التحديث والتطوير للمصنع إحلال آلات ومعدات أوروبية وصينية حديثة تعتمد على التقنية والتكنولوجيا في عمل المصنع ورفع طاقته الإنتاجية بما يمكنه من تغطية ما نسبته 30 - 40 بالمئة من احتياجات السوق المحلية من الغزول المصنعة من الأقطان اليمنية.

وكان مصنع الغزل والنسيج بصنعاء الذي تأسس عام 1964م بمساعدة من الحكومة الصينية ، قد بدأ أول مراحله الإنتاجية عام 1967 بإنتاج الغزول الخيوط) الملونة والأقمشة القطنية بمتوسط إنتاج يومي يتراوح بين 337 ـ44 ألف ياردة بمتوسط انتاج سنوي يبلغ بين 10 - 11 مليون ياردة محملا على 10 آلاف و800 مغزل بـ27 ماكينة غزل رفيع و347 نول نسيج متكامل وقسم للتبييض والصباغة والطباعة.

وخضع المصنع خلال الفترة من 1975 - 1985 لأول عملية تطوير باقتناء 115 نول نسيج روسي حديث منها 95 نول بطاقة إنتاجية مضاعفة، ونظرا لتدهور الإنتاج لقدم الآلات الموجودة من 2.5 طن إلى طن ونصف ، رأت وزارة الصناعة والتجارة إعادة تطوير وتحديث المصنع ليعمل بشكل اقتصادي وحديث.

ونوه الاخ صادق امين ابو راس بالمكانة المرموقة التي يتبوؤها هذا المصنع بالنسبة للاقتصاد الوطني حيث شكل منذ عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي إحدى القلاع الاقتصادية الهامة في الوطن ، مؤكدا اهتمام الحكومة بهذا المصنع وبقطاع الغزل والنسيج لما له من مردود اقتصادي سواء من خلال منتجات المصنع او تشجيع زراعة القطن في اليمن واستيعاب الأيدي العاملة.

واشار إلى ان هذه الزيارة تأتي في اطار تكليف مجلس الوزراء للجنة وزارية برئاسته لدراسة أوضاع المصنع واعادة تأهيله ، مبينا ان عملية التأهيل لمصنع الغزل النسيج في صنعاء تعتبر مرحلة اولى تتبعها مرحلة تأهيل مصنع الغزل في عدن، حيث تهدف عملية التأهيل الى إعادة العمل بطريقة حديثة غير التي كان يجري العمل فيها سابقا ، لافتا الى ان شركة متخصصة تتولى تقييم المصنع وفتحه للمساهمة بين القطاعات الثلاثة العام والخاص والمختلط ، داعيا عمال المصنع الى التفكير للدخول كمساهمين في المصنع من اجل ان يكونوا جزءا منه ويكون جزءا منهم.

مناقشة مشروع المساعدة الفنية لتطوير مصائد الأسماك بكلفة(569) ألف دولار

المشروع يهدف إلى تدريب الصيادين وتطوير مصائد الأسماك الحرفية وتحسين السوق المحلية

صنعاء /سبأ:

ناقش وزير الثروة السمكية محمد صالح شملان مع مدير مركز «إنفو سمك» عبداللطيف بلكوش مشروع تطوير مصائد الأسماك وتدريب العاملين بثلاث جمعيات سمكية في اليمن بتكلفة 569 ألف دولار.

ويهدف المشروع الممول من منظمة الاغذية والزراعة بالامم المتحدة الى تدريب الصيادين من منتسبي هذه الجمعيات على الأساليب المتطورة في الإصطياد أثناء مناولة الأسماك وتبريدها وتخزينها في المراكب ، ورفع مستوى جودة المنتجات وتوفير مستلزمات الإصطياد وتدريب العاملين في التعاونيات السمكية ومعامل التصنيع عن الطرق السليمة لمعالجة الأسماك وتصنيع منتجات ذات قيمة مضافة باستعمال آلات متخصصة في تعليب الاسماك.

وأوضح وكيل وزارة الثروة السمكية لقطاع التخطيط والمشروعات السمكية عبدالهادي الخضر أن الأهداف الرئيسية للمشروع تتمثل في تطوير مصائد الأسماك الحرفية وتحسين تنافسية مصائد الأسماك الحرفية والصغرى والرفع من مساهمتها في الإقتصاد المحلي وتحسين السوق الداخلية.

وقال الخضر« ان المشروع سيسهم في الحد من الفقر من خلال الولوج للأسواق الدولية وتشجيع الإستثمار في القطاع وحماية الموارد السمكية».

وأضاف « يتضمن المشروع تنظيم ورش عمل للإطلاع على آخر التطورات ذات الصلة بالصناعات السمكية بشكل عام ومصائد الأسماك الحرفية والصغيرة بشكل خاص إضافة الى تنظيم زيارات للمؤسسات المستفيدة من المشروع للإطلاع على آخر تطورات الأسواق والصناعات السمكية في البلدان الأوروبية.

من جهته أشار مدير مركز إنفو سمك ان قطاع الأسماك في الدول العربية يتميز بكثرة مصائد الأسماك الصغرى والحرفية والتي تشكل 80 - 90 بالمائة من الإنتاج فيما تحتاج البنى الأساسية اللازمة لمناولة وتخزين وتصنيع وتسويق المنتجات الى إعادة هيكلة تتوافق مع المعايير الدولية.

وأضاف:» ان السوق الأوروبية تعتبر السوق الرئيسية للمنتجات السمكية القادمة من المنطقة العربية ولدخول هذا السوق يجب على الدول العربية تلبية الشروط الصحية الواردة في التشريعات الأوروبية المقننة لتجارة الأسماك».

ويعد مركز معلومات التسويق والخدمات الإستشارية للمنتجات السمكية (انفوسمك) منظمة غير حكومية مقرها المغرب، وتهدف الى تعزيز تجارة المنتجات السمكية ومنتجات الإستزراع السمكي وتشجيع الإستثمار داخل القطاع السمكي في البلدان العربية.

كما يعتبر المركز عنصرا فعالا داخل شبكة المعلومات السمكية المنضوية تحت لواء منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).

مجلس القضاء الأعلى يوافق على تعيينات وتنقلات 47 قاضي استئناف و14 رئيس نيابة

صنعاء /سبأ:

وافق مجلس القضاء الأعلى على ترشيحات وزير العدل والنائب العام بشأن التعيينات والتنقلات لـ 47 قاضياً من قضاة المحاكم الاستئنافية و14 من رؤساء نيابات الاستئناف بمختلف محاكم ونيابات الجمهورية.

وكلف مجلس القضاء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا القاضي عصام عبدالوهاب السماوي وزير العدل باستكمال الإجراءات القانونية لصدورها.

ووافق المجلس على ترشيح رئيس المحكمة العليا ، لعدد ستة قضاة لعضوية المحكمة العليا.

وناقش المجلس مذكرة وزير العدل بخصوص الترشيحات المرفوعة من هيئة التفتيش القضائي,بإجراء بعض التنقلات والتعيينات لبعض القضاة في المحاكم الابتدائية، ويستكمل مجلس القضاء مناقشة الموضوع في اجتماعه القادم.

كما ناقش المجلس التظلمات المرفوعة إليه من بعض القضاة بخصوص التنبيهات الموجهة إليهم من وزير العدل بناء على تحقيقات واقتراح هيئة التفتيش القضائي وبعد النقاش أحال المجلس التظلمات إلى لجنة من بين أعضائه لدراستها وإبداء الرأي وفقا للقانون.

واطلع على المذكرة المرفوعة إليه من المجلس الأعلى للأمومة والطفولة المتضمنة نتائج النزول الميداني من المجلس وأعضاء الشبكة الوطنية لحماية الطفل إلى السجون ودور التوجيه ، بهدف تقييم ومتابعة أوضاع الإحداث والأطفال في المؤسسات القضائية والتوصيات المستخلصة منه ,وقد وجه المجلس الجهات المختص باتخاذ المعالجات اللازمة بشأنها .

قوانين الدولة أم قوانين «بني ضبيان»؟

فيصل الصوفي

مساء الأحد الماضي جاء رجال مسلحون من قبيلة بني ضبيان في محافظة صنعاء إلى العاصمة واختطفوا ابن رجل أعمال كبير بينما كان يسير في شارع حدة أحد أكبر شوارع العاصمة وأشدها ازدحاما, ثم مضوا بالرهينة إلى مكان غير معروف .. وأسمي المخطوف هنا رهينة لسبب معروف, لأن رجال القبائل عندما يختطفون شخصاً فهم يساومون على حياته لابتزاز طرف ثالث وإجباره على دفع فدية, وهذه المرة الطرف المقصود بالإيذاء هو رجل الأعمال / توفيق الخامري الذي عليه أن يذعن لقوانين «جمهورية بني ضبيان» ويدفع المال للقبيلة إذا أراد استرداد ابنه المخطوف / عمر .. وهو بالطبع رجل ثري, ولا تحتاج الحكومة هذه المرة للصرف من البنك المركزي مقابل عودة / عمر إلى عائلته!.

لأن المخطوف هذه المرة ابن رجل أعمال مشهور تحرك مجلس النواب ومعه تحركت منظمات تستبشع حادثة الاختطاف وتطالب «الأجهزة المختصة» باستعادة المخطوف وتطبيق قانون مكافحة جرائم الخطف والتقطع على خاطفيه, وهذا موقف طبيعي ومطلوب, وليت كل مؤسساتنا الدستورية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب تتعامل بنفس الروح والحماس مع كل حالات الاختطاف حتى لو كان المخطوف ابن اسكافي, ولو أنها فعلت ذلك على الدوام لكانت جرائم الاختطاف قد اختفت منذ زمن طويل في مأرب والعاصمة على حد سواء .. خاصة أن الأجهزة الأمنية عودتنا في مثل هذه الحالات ألا تتحرك إلا تحت دواعي الضغط والصياح .. وهذا الضغط والصياح والنواح مطلوب في كل الأحوال دون تمييز أو انتقائية بسبب هوية المخطوف والخاطفين.

الأجهزة الأمنية يفترض أن تكون مثل الآلات التي تعمل من تلقاء نفسها دون توقف, فلماذا يتعين على مجلس النواب أو منظمة أو حزب أو فرد أن يجهد نفسه بالصياح والشكوى في كل مرة تحدث فيها اختطافات أو جريمة أو انتهاك للقانون .. لدى هذه الأجهزة شعار تقليدي يكتب على جدرانها بشتى الألوان .. منع الجريمة قبل وقوعها .. وهي – والشهادة لله – قد أحبطت جرائم قبل أن ينفذها أصحابها, لكن عليها أن تفعل دورها بقوة فيما يتعلق بجرائم وقعت .. وأطرافها معروفون .. وساحة الجريمة معروفة, والدافع معروف, والوصول إلى الجناة متاح.